

البيان الاعلامي: قضية التغيرات المناخية

إن قضية التغيرات المناخية أصبحت تشكل ركناً أساسياً في مستقبل الأمم، ليست للأثار السلبية المحتملة على كوكب الأرض من جراء التغيرات المناخية فقط وإنما تنسحب تلك التأثيرات الى كافة المستويات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والبيئية والأمنية وبما يعنى ان هذه القضية أصبح محتماً تناولها من منظور الحق في الحياة والتنمية .

وبناءً على ذلك فقد اتفقت دول العالم علي وضع الإتفاقية الإطارية لتغير المناخ والتي تعد أحد أهم نتائج إجتماعات قمة الأرض التي عُقدت في مدينة ريو بالبرازيل عام ١٩٩٢ وذلك بهدف مواجهة ظاهرة التغير المناخى حيث تم التأكيد علي المسؤولية التاريخية للدول المتقدمة عن حدوث تلك الظاهرة نتيجة الانبعاثات الناجمة عن النشاط الصناعي في تلك الدول بينما تأتي الدول النامية ومنها مصر كمتضرر رئيسي جراء تلك الظاهرة علي الرغم من عدم مساهمتها في حدوثها، وبالتالي صارت هناك ضرورة لمواجهة هذه الظاهرة من خلال مسارين الأول هو خفض الغازات المسببة لظاهرة الإحتباس الحرارى من خلال جهود دولية تتحملها بالأساس الدول المتقدمة طبقاً لمبدء المسؤولية التاريخية عن تلك الإنبعاثات منذ قيام الثورة الصناعية وتسمى جهود التخفيف، والثاني هو محاولة التكيف مع الأثار السلبية المحتملة على بعض الدول مع التغيرات المناخية في القطاعات التي ستتأثر بهذه الظاهرة فيما يسمى بالتكيف.

وتسعي الدول المتقدمة إلي التنصل من مسؤولياتها عن تلك الظاهرة من خلال مطالبتها للدول النامية بالمشاركة في جهود خفض الانبعاثات، وهو ما تتصدي له الدول النامية إنطلاقاً من مبدأ المسؤولية التاريخية للدول المتقدمة عن هذه الانبعاثات منذ أنطلاق الثورة الصناعية وضرورة وفاء الدول المتقدمة بالتزاماتها والمتضمنة تقديم المساعدات الفنية والمالية والتكنولوجية حتى تساعد الدول النامية في تحقيق التنمية المستدامة والتغلب على مشكلات التغيرات المناخية.

وحتى الآن فإن الموقف الدولي من تلك القضية بات أكثر تعقيداً حيث صارت هناك عملية تفاوضية لوضع اتفاق جديد مقترح توقيعه عام ٢٠١٥ يتضمن التزامات علي كافة الدول المتقدمة والنامية بخفض الانبعاثات وهو ما تتصدي له الدول النامية حيث سيؤثر بشكل مباشر علي فرص تحقيق معدلات عالمية للتنمية الاقتصادية والتوسع في الأنشطة الصناعية والقضاء علي الفقر، وفي هذا الإطار ولشعور الأمين العام للأمم المتحدة بتعقد المفاوضات وخشية انهيارها مرة أخرى على غرار مؤتمر أطراف كوبنهاجن عام ٢٠٠٩ وبتشجيع من الدول المتقدمة، دعا الأمين العام رؤساء دول وحكومات العام لعقد قمة لتغير المناخ يوم ٢٢ سبتمبر القادم مؤكداً على أن القمة تأتي في اطار دفع عجلة المفاوضات نحو التقدم ومحاولة رأب الصدع بين مجموعات التفاوض وتقريب وجهات النظر بين هذه المجموعات .

وعلى هذا النحو فإن الموقف المصرى الفنى الداعم لحقوق الدول النامية بصفة عامة والعربية والإفريقية بصفة خاصة يركز على مجموعة من المبادئ، حيث تؤكد مصر على أن :

١. قضية التكيف مع الأثار السلبية للتغيرات المناخية ومواجهة تلك المخاطر هي اولوية ويجب أن تحظى باهتمام دولى كاف لتوفير الدعم من الدول المتقدمة ( مالى / فنى / تكنولوجى) حتى تتمكن الدول النامية من مواجهة مخاطر تغير المناخ حيث انها الأكثر تعرضاً لتلك المخاطر.
٢. ضرورة الحفاظ على مبادئ المسؤولية التاريخية للدول المتقدمة عن هذه الإنبعاثات وبالتالي ضرورة استمرار تحملها للعبء الأكبر فى خفض الانبعاثات وتنفيذ التزاماتها حيال توفير الدعم المالى والتقنى والمساهمة في بناء القدرات

الوطنية للدول النامية حتى تتمكن من مواجهة الظاهرة من ناحية وكذلك المساهمة في جهود خفض غازات الإحتباس الحرارى من خلال استخدام التكنولوجيا المتقدمة والطاقة النظيفة والتي تتكلف مبالغ لا تستطيع موازنات الدول النامية تحملها دون مساعدة.

٣. استمرار التأكيد على أن تناول قضية الزراعة يتحتم أن يأتى فى مسار التكيف مع الآثار السلبية للتغيرات المناخية ورفض أن يتم تناول هذه القضية فى إطار الحد من الانبعاثات بما له من تأثير مباشر على طموحات زيادة الرقعة الزراعية مستقبلا.

٤. أى إتفاق جديد مقترح توقيعه عام ٢٠١٥ يجب ان يكون فى إطار الإتفاقية الإطارية لتغير المناخ للحفاظ على المكتسبات التى تحققت للدول النامية.

ومن هذا المنطلق فقد صارت هناك ضرورة لاستكمال الجهود الوطنية والاقليمية للتعامل مع قضية التغيرات المناخية لإستكمال الإطار الخاص بالإستراتيجية الوطنية للتكيف مع الآثار السلبية للتغيرات المناخية وتحديثها وتحويلها الى برامج تنفيذية يتم ادماجها مع خطط التنمية الإقتصادية والاجتماعية المستقبلية على النحو الذى يحقق المصلحة الوطنية بما لا يؤثر على خطط التنمية الإقتصادية القادمة.